

فَإِنْ [الرحمن: ٢٦].

* قوله: ﴿إِلَّا وَجَهَهُ﴾: توازي قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْأَكْرَام﴾.

فالمعنى: كل شيء فان وزائل؛ إلا وجه الله عز وجل؛ فإنه باق، ولهذا قال: ﴿لَهُ الْحَمْدُ وَلِيَهُ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]؛ فهو الحكم الباقى الذى يرجع إليه الناس ليحكم بينهم.

وقيل في معنى الآية: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجَهَهُ﴾؛ أي: إلا ما أريد به وجهه. قالوا: لأن سياق الآية يدل على ذلك: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجَهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]؛ كأنه يقول: لا تدع مع الله إلهًا آخر فتشترك به؛ لأن عملك وإشراكك هالك؛ أي: ضائع سدى؛ إلا ما أخلصته لوجه الله؛ فإنه يبقى؛ لأن العمل الصالح له ثواب باقٍ لا يفني في جنات النعيم. ولكن المعنى الأول أسد وأقوى.

وعلى طريقة من يقول بجواز استعمال المشترك في معنييه؛ نقول: يمكن أن نحمل الآية على المعنين؛ إذ لا منافاة بينهما، فتحمل على هذا وهذا، فيقال: كل شيء يفنى إلا وجه الله عز وجل، وكل شيء من الأفعال يذهب هباءً؛ إلا ما أريد به وجه الله.

وعلى أي التقديرين؛ ففي الآية دليل على ثبوت الوجه لله عز وجل.

وهو من الصفات الذاتية الخبرية التي مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، ولا نقول: من الصفات الذاتية المعنوية، ولو قلنا بذلك؛ لكننا نوافق من تأوله تحريفاً، ولا نقول: إنها بعض من الله، أو: جزء من الله؛ لأن ذلك يوهم نقصاً لله سبحانه وتعالى.

هذا وقد فسر أهل التحرير وجه الله بثوابه؛ فقالوا: المراد بالوجه في الآية الثواب، كل شيء يفني؛ إلا ثواب الله!

فسررو الوجه الذي هو صفة كمال؛ فسروه بشيء مخلوق بائن عن الله قابل للعدم والوجود؛ فالثواب حادث بعد أن لم يكن، وجائز أن يرتفع، لولا وعد الله بيقائه؛ لكان من حيث العقل جائزاً أن يرتفع؛ أعني: الثواب!

فهل تقولون الآن: إن وجه الله الذي وصف الله به نفسه من باب الممكن أو من باب الواجب؟

إذا فسروه بالثواب؛ صار من باب الممكن الذي يجوز وجوده وعدمه.

وقولهم مردود بما يلي:

أولاً: أنه مخالف لظاهر اللفظ؛ فإن ظاهر اللفظ أن هذا وجه خاص، وليس هو الثواب.

ثانياً: أنه مخالف لإجماع السلف؛ فما من السلف أحد قال: إن المراد بالوجه الثواب! وهذه كتبهم بين أيدينا مزبورة محفوظة، أخرجوا لنا نصاً عن الصحابة أو عن أئمة التابعين ومن تبعهم

بإحسان أنهم فسروا هذا التفسير! لن تجدوا إلى ذلك سبيلاً أبداً.

ثالثاً: هل يمكن أن يوصف الثواب بهذه الصفات العظيمة: «ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [الرحمن: ٢٧]؟ لا يمكن. لو قلنا مثلاً: جزاء المتقين ذو جلال وإكرام! فهذا لا يجوز أبداً، والله تعالى وصف هذا الوجه بأنه ذو الجلال والإكرام.

رابعاً: نقول: ما تقولون في قول الرسول ﷺ: «حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرقت سبات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»^(١). فهل الثواب له هذا النور الذي يحرق ما انتهى إليه بصر الله من الخلق؟! أبداً، ولا يمكن.

وبهذا عرفنا بطلان قولهم، وأن الواجب علينا أن نفسر هذا الوجه بما أراده الله به، وهو وجه قائم به تبارك وتعالى، موصوف بالجلال والإكرام.

فإن قلت: هل كل ما جاء من كلمة (الوجه) مضافاً إلى الله يراد به وجه الله الذي هو صفتة؟

فالجواب: هذا هو الأصل؛ كما في قوله تعالى: «وَلَا تَظُرُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْمَيْتَىٰ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ» [الأنعام: ٥٢]، «وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُهُ مِنْ تِعْمَةٍ تُخْرِيَّ إِلَّا أَبْيَأَهُ وَجْهُ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ وَلَسَوْفَ يُرَضِّيَ» [الليل: ١٩ - ٢١]... وما أشبهها من الآيات.

فالالأصل أن المراد بالوجه المضاف إلى الله وجه الله عز

(١) تقدم تخریجه (ص ٢٨٤).

وجل الذي هو صفة من صفاته، لكن هناك كلمة اختلف المفسرون فيها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْقَمَ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]:

﴿فَإِنَّمَا تُولُوا﴾؛ يعني: إلى أي مكان تولوا وجوهكم عند الصلاة. ﴿فَيْقَمَ﴾؛ أي: فهناك وجه الله.

فمنهم من قال: إن الوجه بمعنى الجهة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مُؤْلِهٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]؛ فالمراد بالوجه الجهة؛ أي: فثم جهة الله؛ أي: فثم الجهة التي يقبل الله صلاتكم إليها.

قالوا: لأنها نزلت في حال السفر، إذا صلى الإنسان النافلة؛ فإنه يصلى حيث كان وجهه، أو إذا اشتبهت القبلة؛ فإنه يتحرى ويصلى حيث كان وجهه.

ولكن الصحيح أن المراد بالوجه هنا وجه الله الحقيقي؛ أي: إلى أي جهة تتوجهون؛ فثم وجه الله سبحانه وتعالى؛ لأن الله محيط بكل شيء، ولأنه ثبت عن النبي ﷺ أن المصلي إذا قام يصلي؛ فإن الله قبل وجهه^(١)، ولهذا نهى أن يبصق أمام وجهه؛ لأن الله قبل وجهه.

فإذا صلىت في مكان لا تدري أين القبلة، واجتهدت وتحريت، وصليت، وصارت القبلة في الواقع خلفك؛ فالله يكون قبل وجهك، حتى في هذه الحال.

(١) رواه: البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧)؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا معنى صحيح موافق لظاهر الآية.

والمعنى الأول لا يخالفه في الواقع.

إذا قلنا: فثم جهة الله، وكان هناك دليل، سواء كان هذا الدليل تفسير الآية الثانية في الوجه الثاني، أو كان الدليل ما جاءت به السنة؛ فإنك إذا توجّهت إلى الله في صلاتك؛ فهي جهة الله التي يقبل الله صلاتك إليها؛ فثم أيضاً وجه الله حقاً. وحيثـنـذـ يكون المعنيان لا يتناـفيـانـ.

واعلم أن هذا الوجه العظيم الموصوف بالجلال والإكرام وجه لا يمكن الإحاطة به وصفاً، ولا يمكن الإحاطة به تصوراً، بل كل شيء تقدره؛ فإن الله تعالى فوق ذلك وأعظم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

فإن قيل: ما المراد بالوجه في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]؟ إن قلت: المراد بالوجه الذات؛ فيخشى أن تكون حرفـتـ. وإن أردت بالوجه نفس الصفة أيضاً؛ وقعت في محظـرـ - وهو ما ذهبـإـليـهـ بعضـ منـ لاـ يـقـدـرـونـ اللهـ حقـ قـدرـهـ؛ حيثـ قالـواـ: إنـ اللهـ يـفـنـىـ إـلـاـ وـجـهـهـ - فـمـاـذـاـ تـصـنـعـ؟ـ

فالجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته؛ يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله؛ فهذا صحيح، ويكون هنا عـبـرـ بالـوـجـهـ عنـ الذـاتـ لـمـنـ لـهـ وـجـهـ.

وإن أردت بقولك: الذات: أن الوجه عبارة عن الذات بدون

إثبات الوجه؛ فهذا تحريف وغير مقبول.

وعليه فقول: **﴿إِلَّا وَجْهَهُمْ﴾**؛ أي: إلا ذاته المتصف بالوجه، وهذا ليس فيه شيء؛ لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف أن هؤلاء يقولون: إن المراد بالوجه الذات، ولا وجه له، ونحن نقول: المراد بالوجه الذات، لأن له وجهاً، فعبر به عن الذات.

* * *

● إثبات اليدين لله تعالى:

الشرح:

ذكر المؤلف رحمة الله لإثبات اليدين لله تعالى آيتين:
الأية الأولى: قوله: **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾** [ص: ٧٥]

* **﴿مَا مَنَعَكَ﴾**: الخطاب لإبليس.
* و**﴿مَا﴾**: استفهام للتوبیخ؛ يعني: أي شيء منعك أن تسجد.

* قوله: **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾**: ولم يقل: لمن خلقت؛ لأن المراد هنا آدم؛ باعتبار وصفه الذي لم يشركه أحد فيه، وهو خلق الله إياه بيده، لا باعتبار شخصه.

ولهذا لما أراد إبليس النيل من آدم وحط قدره؛ قال:
﴿أَسْتَجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ١٦].

ونحن قد قررنا أنه إذا عُبَرَ بـ(ما) عما يعقل؛ فإنه يلاحظ فيه معنى الصفة لا معنى العين والشخص، ومنه قوله تعالى : «فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» [النساء: ٣]، ولم يقل : (من)؛ لأنَّه ليس المراد عين هذه المرأة، ولكن المراد الصفة.

فهنا قال : «لِمَا خَلَقْتُ»؛ أي : هذا الموصوف العظيم الذي أكرمه بأني خلقته بيدي، ولم يقصد : لمن خلقت؛ أي : لهذا الأدَمِي بعينه.

* قوله : «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي»؛ هي كقول القائل : بريت بالقلم، والقلم آلة البري، وتقول : صنعت هذا بيدي؛ فالإله هنا آلة الصنع.

«لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي»؛ يعني : أن الله عز وجل خلق آدم بيده، وهنا قال : «بِيَدِي»، وهي صيغة ثنائية، وحذفت النون من التشني من أجل الإضافة؛ كما يحذف التنوين، نحن عندما نعرب المثنى وجمع المذكر السالم؛ نقول : النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. والعوض له حكم المُعَوَّض؛ فكما أن التنوين يحذف عند الإضافة؛ فنون التشني والجمع تحذف عند الإضافة.

في هذه الآية توبیخ إبليس في تركه السجود لما خلقه الله بيده، وهو آدم عليه الصلاة والسلام.

وفيها : إثبات صفة الخلق : «لِمَا خَلَقْتُ».

وفيها : إثبات اليدين لله سبحانه وتعالى : اليدين اللتين بهما

يفعل؛ كالخلق هنا. الـيـدـيـنـ اللـتـيـنـ بـهـمـاـ يـقـبـضـ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقًّا
قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبَضَّطَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ وبـهـماـ
يـأـخـذـ، فـإـنـ اللـهـ تـعـالـىـ يـأـخـذـ الصـدـقـةـ فـيـرـبـيـهاـ كـمـاـ يـرـبـيـ الإـنـسـانـ
فـلـوـهـ^(١).

وقـوـلـهـ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾: فـيـهـ أـيـضـاـ تـشـرـيفـ لـآـدـمـ عـلـيـهـ
الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ؛ حـيـثـ خـلـقـهـ اللـهـ تـعـالـىـ بـيـدـهـ.

قال أـهـلـ الـعـلـمـ: وـكـتـبـ اللـهـ التـوـرـاـةـ بـيـدـهـ، وـغـرـسـ جـنـةـ عـدـنـ
بـيـدـهـ^(٢).

فـهـذـهـ ثـلـاثـةـ أـشـيـاءـ؛ كـلـهـاـ كـانـتـ بـيـدـ اللـهـ تـعـالـىـ.

ولـعـلـنـاـ بـالـمـنـاسـبـةـ لـاـ نـنسـىـ مـاـ مـرـ منـ قـوـلـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ
وـالـسـلـامـ: «إـنـ اللـهـ خـلـقـ آـدـمـ عـلـىـ صـورـتـهـ»^(٣)، وـذـكـرـنـاـ أـنـ أـحـدـ
الـوـجـهـيـنـ الصـحـيـحـيـنـ فـيـ تـأـوـيلـهـاـ أـنـ اللـهـ خـلـقـ آـدـمـ عـلـىـ الـصـورـةـ الـتـيـ
اخـتـارـهـاـ وـاعـتـنـىـ بـهـاـ، وـلـهـذـاـ أـضـافـهـ اللـهـ إـلـىـ نـفـسـهـ إـضـافـةـ تـشـرـيفـ

(١) لما رواه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١١٤)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إـنـ أـحـدـكـمـ لـيـتـصـدـقـ بـالـتـمـرـةـ مـنـ طـيـبـ، وـلـاـ يـقـبـلـ اللـهـ إـلـأـ طـيـبـاـ، فـيـجـعـلـهـ اللـهـ فـيـ يـدـ الـيـمـنـيـ، ثـمـ يـرـبـيـهـ كـمـاـ يـرـبـيـهـ فـلـوـهـ أوـ فـصـيـلـهـ حـتـىـ تـصـبـرـ مـثـلـ أـحـدـ».

(٢) رواه الدارمي في «الرد على بشر المرسي» (ص ٣٥)، والحاكم (٣١٩/٢)
والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٣)، عن ابن عمر موقفاً. وصححه
الحاكم، ولم يتعقبه الذهبي، وهو كما قال، والحديث له حكم الرفع. وانظر:
«مختصر العلو» (١٠٤)، و«حادي الأرواح» لابن القيم (٨٤).

(٣) تقدم تخریجه (١٠٧).

وتكريم؛ كإضافة الناقة والبيت إلى الله والمساجد إلى الله. والقول الثاني: أنه على صورته حقيقة ولا يلزم من ذلك التماثل.

الآية الثانية: قوله: ﴿وَقَاتَلَ الْيَهُودُ يَدَ اللَّهِ مَغْنُولَةً غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَأَعْنَوْا بِمَا قَاتُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

* **﴿الْيَهُودُ﴾**: هم أتباع موسى عليه الصلاة والسلام. سموا يهوداً؛ قيل: لأنهم قالوا: **﴿إِنَّا هُدَنَا إِلَيْكَ﴾** [الأعراف: ١٥٦]، وبناء على هذا يكون الاسم عربياً؛ لأن هاد يهود - إذا رجع - عربي.

وقيل: إن أصله يهودا، اسم أحد أولاد يعقوب، واليهود من نسبوا إليه، لكن عند التعريب صارت الذال دالاً، فقيل: يهود. وأياً كان؛ لا يهمنا أن أصله هذا أو هذا.

ولكننا نعلم أن اليهود هم طائفة منبني إسرائيل، اتبعوا موسى عليه الصلاة والسلام.

وهؤلاء اليهود من أشد الناس عتواً ونفوراً؛ لأن عتو فرعون وسلطه عليهم جعل ذلك ينطبع في نفوسهم، وصار فيهم العتو على الناس، بل وعلى الخالق عز وجل؛ فهم يصفون الله تعالى بأوصاف العيوب - قبحهم الله، وهم أهلها.

* يقولون: **﴿يَدَ اللَّهِ مَغْنُولَةً﴾**; أي: محبوسة عن الإنفاق؛ كما قال الله تعالى: **﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْنُولَةً إِلَى عُنْقِكَ﴾** [الإسراء: ٢٩]؛ أي: محبوسة عن الإنفاق.

وقالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]!

أما قولهم: إن يد الله مغلولة؛ فقالوا: لو لا أنها مغلولة؛
لكان الناس كلهم أغنياء؛ فكونه يوجد على زيد ولا يوجد على
عمرو: هذا هو الغل وعدم الإنفاق!!

وقالوا: إن الله فقير؛ لأن الله قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فقالوا للرسول عليه
الصلاوة والسلام: يا محمد! إن ربك افتقر؛ صار يستقرض منا.
قاتلهم الله!!

وقالت اليهود أيضاً: إن الله عاجز؛ لأنه حين خلق
السماءات والأرض؛ استراح يوم السبت، وجعل العطلة محل
عيد؛ فصار عيدهم يوم السبت. قاتلهم الله!!

* هنا يقول الله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾؛
﴿يَدُ﴾؛ أفردوها؛ لأن اليد الواحدة أقل عطاء من اليدين الشتين،
ولهذا جاء الجواب بالثنية والبساط، فقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ﴾.

* ولما وصفوا الله بهذا العيب؛ عاقبهم الله بما قالوا،
قال: ﴿عُلِّتَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ أي: منعت عن الإنفاق، ولهذا كان اليهود
أشد الناس جمعاً للمال ومنعاً للعطاء؛ فهم أبخل عباد الله،
وأشدتهم شحّاً في طلب المال، ولا يمكن أن ينفقوا فلساً؛ إلا وهم
يظنون أنهم سيكسبون بدلهم درهماً، ونرى نحن الآن لهم جمعيات
كبيرة وعظيمة، لكن هم يريدون من وراء هذه الجمعيات والتبرعات
أكثر وأكثر، يريدون أن يسيطروا على العالم.

فإذاً، لا تقل أيها الإنسان: كيف نجمع بين قوله تعالى:
 ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، وبين الواقع اليوم بالنسبة للليهود؟! لأن هؤلاء القوم
 يبذلون ليربحوا أكثر.

* ﴿وَلَعُنُوا بِمَا قَالُوا﴾؛ أي: طردوا وأبعدوا عن رحمة الله عز
 وجل؛ لأن البلاء موكل بالمنطق؛ فهم لما وصفوا الله بالإمساك؛
 طردوا وأبعدوا عن رحمته؛ قيل لهم: إذا كان الله عز وجل كما
 قلتم لا ينفق؛ فليمنعواكم رحمته حتى لا يعطيكم من جوده؛ فعقوبوا
 بأمرين:

١ - بتحويل الوصف الذي عابوا به الله سبحانه إليهم بقوله:
 ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾.

٢ - وبالزامهم بمقتضى قولهم؛ بإبعادهم عن رحمة الله،
 حتى لا يجدوا جود الله وكرمه وفضله.

* ﴿إِمَّا قَالُوا﴾: الباء هنا للسببية، وعلامة الباء التي للسببية:
 أن يصح أن يليها كلمة (سبب).

و(ما) هنا يصح أن تكون مصدرية، ويصح أن تكون
 موصولة؛ فإن كانت موصولة؛ فالعائد ممحض، وتقديره: بالذي
 قالوه. وإن كانت مصدرية؛ فال فعل يحول إلى مصدر؛ أي:
 بقولهم.

* ثم أبطل الله سبحانه وتعالي دعواهم، فقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ
 مَبْشُوتَان﴾.

* * **﴿بَل﴾**: هنا للاضراب الإبطالي.

وانظر كيف اختلف التعبير: **﴿بَل يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ﴾**; لأن المقام مقام تمدح بالكرم، والعطاء باليدين أكمل من العطاء باليد الواحدة.

* * **﴿مَبْسُوطَاتٍ﴾**: ضد قولهم: **﴿مَغْلُولٌ﴾**; فيدا الله تعالى مبسوطتان واسعتا العطاء:

كما قال النبي ﷺ : «يد الله ملأى سحاء (كثيرة العطاء) الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السماوات والأرض؟ فإنه لم يغض ما فيه يمينه»^(١).

من يحصي ما أنفق الله منذ خلق السماوات والأرض؟! لا يحصيه أحد! ومع ذلك لم يغض ما في يمينه.

وهذا كقوله تعالى في الحديث القديسي: «يا عبادي! لو أن أولكم وأخركم، وإنسكم وجنكم؛ قاموا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته؛ ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المحيط إذا غمس في البحر»^(٢).

ولننظر إلى المحيط غمس في البحر؛ فإذا نزعته؛ لا ينقص

(١) رواه: البخاري (٧٤١١)، ومسلم (٩٩٣)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧)؛ من حديث أبي ذر، قال عنه الإمام أحمد: «هو أشرف حديث لأهل الشام» «جامع العلوم والحكم» (٣٤/٢)، وقد توسع الإمام ابن رجب في شرحه في كتابه «جامع العلوم والحكم».

البحر شيئاً أبداً، ومثل هذه الصيغة يؤتى بها للمبالغة في عدم النقص؛ لأن عدم نقص البحر في مثل هذه الصورة أمر معلوم، مستحيل أن البحر ينقص بهذا؛ فمستحيل أيضاً أن الله عز وجل ينقص ملكه إذا قام كل إنسان من الإنس والجن، فقاموا فسألوا الله تعالى، فأعطى كل إنسان مسأله، ما نقص ذلك من ملكه شيئاً.

لا تقل: «نعم؛ لا ينقص من ملكه شيئاً؛ لأنه انتقل من ملكه إلى ملكه»؛ لأنه لا يمكن أن يكون هذا هو المراد؛ لأنه لو كان هذا المراد؛ لكان الكلام عبثاً ولغوياً.

لكن المعنى: لو فرض أن هذه العطاءات العظيمة أعطيت على أنها خارجة عن ملك الله؛ لم ينقص ذلك من ملكه شيئاً.

ولو كان المعنى هو الأول؛ لم يكن فيه فائدة؛ فمعروف أنه لو كان عندك عشرة ريالات، أخرجتها من الدرج الأيمن إلى الدرج الأيسر، وقال إنسان: إن مالك لم ينقص؛ لقيل: هذا لغو من القول!

المهم أن المعنى: لو أن هذا الذي أعطاه السائلين خارج عن ملكه؛ فإنه لا ينقصه سبحانه وتعالى.

وليس إنفاق الله تعالى بما نحصل من الدرهم والمتعاع، بل كل ما بنا من نعمة فهو من الله تعالى، سواء كانت من نعم الدين أم الدنيا؛ فدرات المطر من إنفاق الله علينا، وحبات النبات من إنفاق الله.

أُفْبَعِدُ هَذَا يَقَالُ كَمَا قَالَتِ الْيَهُودُ عَلَيْهِمْ لِعَائِنَ اللَّهِ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوْلَةٌ﴾؟

لَا وَاللَّهِ! بَلْ يَقَالُ: إِنْ يَدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَبْسُوتَانِ بِالْعَطَاءِ
وَالنِّعَمِ الَّتِي لَا تَعْدُ وَلَا تَحْصِى.

لَكُنْ إِذَا قَالُوا: لِمَاذَا أَعْطَى زِيدًاً وَلَمْ يَعْطِ عُمَرًا؟

قَلْنَا: لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِهِ السُّلْطَانُ الْمُطْلَقُ وَالْحُكْمَةُ الْبَالِغَةُ،
وَلَهُذَا قَالَ رَدًّا عَلَى شَبَهِهِمْ: ﴿يُنِفِّقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾؛ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ
يُعْطِيهِ كَثِيرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهِ قَلِيلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهِ وَسْطًا؛ تَبَعًا
لِمَا تَقْتَضِيهِ الْحُكْمَةُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي أُعْطِيَ قَلِيلًا لَيْسَ مَحْرُومًا
مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَعَطَاهُ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى؛ فَاللَّهُ أَعْطَاهُ صَحَّةً وَسَمْعًا
وَبَصَرًا وَعُقْلًا وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي لَا تَحْصِى، وَلَكُنْ لَطَغْيَانِ
الْيَهُودِ وَعَدُوَانِهِمْ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْزَهُوا اللَّهَ عَنْ صَفَاتِ الْعَيْبِ، قَالُوا:
﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوْلَةٌ﴾.

فَالآيَتَانِ السَّابِقَتَانِ فِيهِمَا إِثْبَاتٌ صَفَةِ الْيَدِينِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَلَكُنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ أَكْثَرُ مِنْ يَدِينِ؛ لِقُولِهِ تَعَالَى:
﴿أَوَلَئِرَبِّا أَنَا خَلَقْتَنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا أَنْعَمْتَ﴾ [يَسَّ: ٧١]؛ فَأَيْدِينَا هُنَّا
جَمْعٌ؛ فَلَنَأْخُذْ بِهِذَا الْجَمْعِ؛ لَأَنَّنَا إِذَا أَخْذَنَا بِالْجَمْعِ؛ أَخْذَنَا بِالْمَشْنِي
وَزِيَادَةً؛ فَمَا هُوَ الْجَوابُ؟

فَالْجَوابُ أَنْ يَقَالُ: جَاءَتِ الْيَدُ مُفْرَدَةً وَمَشْنَاهُ وَجْمَعًا:

أَمَا الْيَدُ الَّتِي جَاءَتِ بِالْإِفْرَادِ؛ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ يَفِيدُ

العموم، فيشمل كل ما ثبت لله من يد، ودليل عموم المفرد المضاف قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فـ ﴿نِعْمَة﴾ مفرد مضاد؛ فهي تشمل كثيراً؛ لقوله: ﴿لَا تُخْصُوهَا﴾؛ إذاً: فما هي واحدة ولا ألف ولا مليون ولا ملايين.

﴿يَدُ اللَّهِ﴾: نقول هذا المفرد لا يمنع التعدد إذا ثبت؛ لأن المفرد المضاف يفيد العموم.

أما المثنى والجمع؛ فنقول: إن الله ليس له إلا يدان اثنتان؛ كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة:

ففي الكتاب:

في سورة ص قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، والمقام مقام تشريف، ولو كان الله خلقه بأكثر من يدين؛ لذكره؛ لأنه كلما ازدادت الصفة التي بها خلق الله هذا الشيء؛ ازداد تعظيم هذا الشيء.

وأيضاً: في سورة المائدة قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَان﴾ [المائدة: ٦٤]؛ في الرد على من قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾؛ بالإفراد، والمقام مقام يقتضي كثرة النعم، وكلما كثرت وسيلة العطاء؛ كثر العطاء؛ فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين؛ لذكرهما الله؛ لأن العطاء باليد الواحدة عطاء؛ وباليدتين أكثر وأكمل من الواحدة؛ وبالثلاث - لو قدر - كان أكثر؛ فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين لذكرهما.

أما السنة: فإن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «يطوي

الله تعالى السماوات بيمينه والأرض بيده الأخرى»^(١).

قال ﷺ : «كُلْتَا يَدِيهِ يَمِينٌ»^(٢).

ولم يذكر أكثر من اثنتين.

وأجمع السلف على أن لله يدين اثنتين فقط بدون زيادة.

فعدنا النص من القرآن والسنة والإجماع على أن لله تعالى
يدين اثنتين؛ فكيف نجمع بين هذا وبين الجمع «مَمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا»
[يس: ٧١]؟

فتقول: الجمع على أحد الوجهين:

إِنما أَنْقُولُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ؛ مِنْ أَنْ أَقْلِ الْجَمْعَ
اثْنَانِ، وَعَلَيْهِ؛ فـ«أَيْدِينَا» لَا تَدْلِي أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ؛ يَعْنِي: لَا
يَلْزَمُ أَنْ تَدْلِي أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، وَجِئْنَا بِتَطَابِقِ التَّشْيِةِ: «بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوتَاتَانِ»، وَلَا إِشْكَالٌ فِيهِ.

إِذَا قَلْتَ: مَا حَجَةٌ هُؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ أَقْلَهُ اثْنَانِ؟!

فَالجواب: احتجوا بقوله تعالى: «إِنْ نُؤْبَأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَّتْ
قُلُوبُكُمْ» [التحريم: ٤]، وَهُمَا اثْنَتَانِ، وَالْقُلُوبُ جَمْعٌ، وَالْمَرَادُ بِهِ
قَلْبَانِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قُلُوبَيْنِ فِي جَوْفِهِ»

(١) رواه: البخاري (٤٨١٢ و ٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٧ و ٢٧٨٨)؛ من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم.

(٢) رواه: مسلم (١٨٢٧)؛ عن ابن عمرو رضي الله عنهم.

[الأحزاب: ٤]، ولا لامرأة كذلك.

واحتاجوا أيضاً بقول الله تعالى: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا يُمْكِنُهُ
السُّدُّشُ» [النساء: ١١]؛ فـ«إخوة» جمع، والمراد به اثنان.

واحتاجوا أيضاً بأن جماعة الصلاة تحصل باثنين.

ولكن جمهور أهل اللغة يقولون: إن أقل الجمع ثلاثة، وإن خروج الجمع إلى الاثنين في هذه النصوص لسبب، وإلا فإن أقل الجمع في الأصل ثلاثة.

وإما أن نقول: إن المراد بهذا الجمع التعظيم؛ تعظيم هذه اليد وليس المراد أن لله تعالى أكثر من اثنين.

ثم إن المراد باليد هنا نفس الذات التي لها يد، وقد قال الله تعالى: «ظَاهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ» [الروم: ٤١]؛ أي: بما كسبوا؛ سواء كان من كسب اليد أو الرجل أو اللسان أو غيرها من أجزاء البدن، لكن يعبر بمثل هذا التعبير عن الفاعل نفسه.

ولهذا نقول: إن الأنعام التي هي الإبل لم يخلقها الله تعالى بيده، وفرق بين قوله: «مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا»، وبين قوله: «لِمَا خَلَقْتَ
بِيَدَيْهِ»؛ فـ«مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا»؛ كأنه قال: مما عملنا؛ لأن المراد باليد ذات الله التي لها يد، والمراد بـ«بِيَدَيْهِ»: اليدان دون الذات.

وبهذا يزول الإشكال في صفة اليد التي وردت بالإفراد

والثنية والجمع.

فعلم الآن أن الجمع بين المفرد والثنية سهل؛ وذلك لأن هذا مفرد مضاد فيع كله ثبت لله من يد.

وأما بين الثنية والجمع؛ فمن وجهين:

أحدهما: أنه لا يراد بالجمع حقيقة معناه - وهو الثلاثة فأكثر - بل المراد به التعظيم؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا﴾ و﴿نَحْنُ﴾ و﴿قَنَا﴾... وما أشبه ذلك، وهو واحد، لكن يقول هذا للتعظيم.

أو يقال: إن أقل الجمع اثنان؛ فلا يحصل هنا تعارض.

وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ بَيْتَنَاهَا بِأَيْمَنِي﴾ [الذاريات: ٤٧]؛ فالآيد هنا بمعنى القوة؛ فهي مصدر آد يئد؛ بمعنى: قوي، وليس المراد بالأيد صفة الله، ولهذا ما أضافها الله إلى نفسه، ما قال: بأيدينا! بل قال: ﴿بِأَيْمَنِي﴾؛ أي: بقوة.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَسَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ [القلم: ٤٢]؛ فإن علماء السلف في قوله: ﴿عَنْ سَاقِ﴾: قولين:
القول الأول: أن المراد به الشدة.

والقول الثاني: أن المراد به ساق الله عز وجل.

فمن نظر إلى سياق الآية مع حديث أبي سعيد^(١)؛ قال: إن المراد بالساق هنا ساق الله. ومن نظر إلى الآية بمفرداتها؛ قال:

(١) حديث أبي سعيد رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

المراد بالساق الشدة.

فإذا قال قائل: أنتم تثبتون أن لله تعالى يداً حقيقة، ونحن لا نعلم من الأيدي إلا أيادي المخلوقين؛ فيلزم من كلامكم تشبيه الخالق بالمخلوق.

فالجواب أن نقول: لا يلزم من إثبات اليد لله أن نمثل الخالق بالمخلوقين؛ لأن إثبات اليد جاء في القرآن والسنة وإجماع السلف، ونفي مماثلة الخالق للمخلوقين يدل عليه الشرع والعقل والحس:

- أما الشرع؛ فقوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ۱۱].

- وأما العقل؛ فلا يمكن أن يماثل الخالق المخلوق في صفاته؛ لأن هذا يعد عيباً في الخالق.

- وأما الحس؛ فكل إنسان يشاهد أيدي المخلوقات متفاوتة ومتباينة من كبير وصغير وضخم ودقيق... إلخ؛ فيلزم من تباهي أيدي المخلوقين وتفاوتهم مباهنة يد الله تعالى لأيدي المخلوقين وعدم مماثلته لهم سبحانه وتعالى من باب أولى.

هذا؛ وقد خالف أهل السنة والجماعة في إثبات اليد لله تعالى أهل التعطيل من المعتزلة والجهمية والأشعرية ونحوهم، وقالوا: لا يمكن أن ثبت لله يداً حقيقة، بل المراد باليد أمر معنوي، وهو القوة!! أو المراد باليد النعمة لأن اليد تطلق في اللغة العربية على

القوة وعلى النعمة.

ففي الحديث الصحيح حديث النواس بن سمعان الطويل: «أن الله يوحى إلى عيسى أني أخرجت عباداً لي لا يدان لأحد بقتالهم»^(١)، والمعنى: لا قوة لأحد بقتالهم، وهم يأجوج وأرجو. .

وأما اليد بمعنى النعمة؛ فكثير، ومنه قول رسول قريش لأبي بكر: «لولا يد لك عندي لم أجزك بها؛ لأجبتك»^(٢) يعني: نعمة.

وقول المتنبي:

وَكُمْ لِظَلَامِ اللَّيلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدِ تُحَدِّثُ أَنَّ الْمَانِوَيَةَ تَكْذِبُ

والمانوية: فرقه من المجرميين الذين يقولون: إن الظلمة تخلق الشر، والنور يخلق الخير. فالمتنبي يقول: إنك تعطي في الليل العطايا الكثيرة التي تدل على أن المانوية تكذب؛ لأن ليك يأتي بخير.

فالمراد بيد الله: النعمة، وليس المراد باليد الحقيقة؛ لأنك لو أثبتت لله يداً حقيقة؛ لزم من ذلك التجسيم أن يكون الله تعالى جسماً، والأجسام متماثلة، وحيثئذ تقع فيما نهى الله عنه في قوله: «فَلَا تَنْصِرُ بُوأَلَّهِ الْأَمْثَالُ» [النحل: ٧٤].

(١) رواه مسلم (٢٩٣٧) عن النواس بن سمعان رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، ورسول قريش هو عروة بن مسعود.

ونحن أسعد بالدليل منك أيها المثبت للحقيقة!! نحن نقول:
سبحان من تزه عن الأعراض والأبعاض والأغراض!! لا تجد مثل
هذه السجعة لا في الكتاب ولا في السنة.

وجوابنا على هذا من عدة وجوه:

أولاً: أن تفسير اليد بالقوة أو النعمة مخالف لظاهر اللفظ،
وما كان مخالفًا لظاهر اللفظ؛ فهو مردود؛ إلا بدليل.

ثانياً: أنه مخالف لإجماع السلف؛ حيث إنهم كلهم مجتمعون
على أن المراد باليد اليد الحقيقة.

فإن قال لك قائل: أين إجماع السلف؟ هات لي كلمة واحدة
عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي؛ يقولون: إن المراد بيد الله
اليد الحقيقة!

أقول له: ائت لي بكلمة واحدة عن أبي بكر وعمر وعثمان
وعلي وغيرهم من الصحابة والأئمة من بعدهم يقولون: إن المراد
باليد القوة أو النعمة.

فلا يستطيع أن يأتي بذلك.

إذاً؛ فلو كان عندهم معنى يخالف لظاهر اللفظ؛ لكانوا
يقولون به، ولنقل عنهم، فلما لم يقولوا به؛ عُلم أنهم أخذوا
بظاهر اللفظ وأجمعوا عليه.

وهذه فائدة عظيمة، وهي أنه إذا لم ينقل عن الصحابة ما
يخالف ظاهر الكتاب والسنة؛ فإنهم لا يقولون بسواء؛ لأنهم الذين

نزل القرآن بلغتهم، وخطبهم النبي ﷺ بلغتهم؛ فلا بد أن يفهموا الكتاب والسنّة على ظاهرهما؛ فإذا لم ينقل عنهم ما يخالفه؛ كان ذلك قولهم.

ثالثاً: أنه يمتنع غاية الامتناع أن يراد باليد النعمة أو القوة في مثل قوله: «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي» [ص: ٧٥]؛ لأنّه يستلزم أن تكون النعمة نعمتين فقط، ونعم الله لا تحصى!! ويستلزم أن القوة قوتان، والقوة بمعنى واحد لا يتعدد! فهذا التركيب يمنع غاية الممتنع أن يكون المراد باليد القوة أو النعمة.

هب أنه قد يمكن في قوله: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ» [المائدة: ٦٤]؛ أن يراد بهما النعمة على تأويل، لكن لا يمكن أن يراد بقوله: «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي» النعمة أبداً.

أما القوة؛ فيمتنع أن يكون المراد باليدين القوة في الآيتين جميعاً؛ في قوله: «بَلْ يَدَاهُ» وفي قوله: «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي»؛ لأن القوة لا تتعدد.

رابعاً: أنه لو كان المراد باليد القوة؛ ما كان لأدم فضل على إبليس، بل ولا على الحمير والكلاب؛ لأنّهم كلهم خلقوا بقدرة الله، ولو كان المراد باليد القوة؛ ما صح الاحتجاج على إبليس؛ إذ إن إبليس سيقول: وأنا يا رب خلقتني بقوتك؛ فما فضلك علي؟!

خامساً: أن يقال: إن هذه اليد التي أثبّتها الله جاءت على وجوه متنوعة يمتنع أن يراد بها النعمة أو المقوّة؛ فجاء فيها ذكر الأصابع والقبض والبسط والكف واليمين، وكل هذا يمتنع أن يراد

بها القوة؛ لأن القوة لا توصف بهذه الأوصاف.

فتتبين بهذا أن قول هؤلاء المحرفين الذين قالوا: المراد باليد القوة باطل من عدة أوجه.

وقد سبق أن صفات الله عز وجل من الأمور الخبرية الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وما كان هذا سبيله؛ فإن الواجب علينا إيقاؤه على ظاهره؛ من غير أن ن تعرض له.

* * *

● إثبات العينين لله تعالى:

الشرح:

ذكر المؤلف رحمة الله تعالى لإثبات العينين لله تعالى ثلاثة آيات.

الأية الأولى: قوله: ﴿وَاصْبِرْ لِمُحْكَمٍ رَّيْكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنَنَا﴾ [الطور: 48].

* الخطاب هنا للنبي عليه الصلاة والسلام.

* والصبر: بمعنى الحبس، ومنه قولهم: قُتِلَ صبراً؛ أي: قتل وقد حُبس للقتل.

فالصبر في اللغة: بمعنى الحبس.

وفي الشرع: قالوا: هو الصبر لأحكام الله، يعني: حبس النفس لأحكام الله.